

التضارب في مواقف رموز السلطة العثمانية

في لواء نجد (الأحساء) ^(١)

(١٣١٦ - ١٣١٨ هـ / ١٨٩٨ - ١٩٠٠ م) *

واجه العثمانيون خلال فترة حكمهم لمنطقة الأحساء (لواء نجد)

(١٢٨٨-١٣٢١ هـ / ١٨٧١-١٩١٣ م) ظهور خلافات بين رموز السلطة

(١) من الجدير بالإشارة هنا إلى أنه بعد الاستيلاء على الأحساء عام ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م شكل مدحت باشا والي بغداد (١٢٨٦ - ١٢٨٩ هـ / ١٨٦٩ - ١٨٧٢ م) من كامل المنطقة التي تمثل الشريط الساحلي الممتد من خليج الكويت محتضنا القطيف وواحة الأحساء وشبه جزيرة قطر ، لواء «متصرفية» عرفت بلواء نجد «الأحساء» يتبعه عدد من الأقضية والنواحي . وذلك وفقاً لقانون الولايات الصادر عام ١٢٨١ هـ / ١٨٦٤ م الذي يتضمن تقسيم أراضي الدولة إلى ولايات وتقسيم كل ولاية إلى عدد من الألوية «المتصرفيات» يكون على رأس إدارة كل لواء موظف يسمى «متصرف» ، ويقسم كل لواء إلى عدد من الأقضية يكون على رأس إدارتها موظف يسمى «قائمقام» ، كما يقسم القضاء بدوره إلى نواح قد يكون على رأس كل ناحية فيها مدير .
لمزيد من التفاصيل انظر :

- أرشيف رئاسة الوزراء -٠- إستانبول ، إرادة داخلية 4430 BOA, ID,
- محمد موسى القريني . الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقسم التاريخ - جامعة الملك سعود ، الرياض ١٤٢٢ هـ ، ص ١ و ١٧ .
- الدستور : ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل -٠- بيروت : المطبعة الأدبية ، ١٣٠١ هـ ، ص ٢٨٢ - ٢٩٧ .

(*) يعبر الباحث عن شكره وتقديره للدكتور عبد اللطيف الناصر الحميدان على ما أبداه من ملاحظات وتوجيهات سديدة خلال قراءته لمسودة هذه الدراسة المقتضبة .

الدكتور:

محمد موسى

القريني *

* بكالوريوس في التاريخ كلية الآداب جامعة الملك سعود ١٩٧٧ م.

- ماجستير في تاريخ الشرق الأوسط الحديث جامعة أوهايو الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٢ م.
- دكتوراه في التاريخ الحديث جامعة الملك سعود ٢٠٠٠ م.
- يعمل الآن رئيس قسم الدراسات الاجتماعية - كلية المعلمين بالأحساء .

الطبعة

السنان السادسة والسابعة

ذو الحجة ١٤٢٤ هـ - ربيع الأول ١٤٢٥ هـ

١٩٧

فبراير - مايو ٢٠٠٤ م

العددان : الرابع والخامس والعشرون

فيها ، بعضها كان خفياً ، وبعضها كان يطفو على السطح ، إذ كان لكل ذلك انعكاساته على الوضع في اللواء . ومن المؤكد أن ما كان يحدث في منطقة الأحساء ، كان يحدث أيضاً في أرجاء مختلفة من الدولة العثمانية بما فيها مركز السلطة نفسها ، وبخاصة خلال فترة السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣-١٣٢٧هـ / ١٨٧٦ - ١٩٠٨م) وما أعقبها . وهنا لا بد أن يستحضر القارئ أن هذه الحقبة تمثل مرحلة جديدة (التنظيمات) ^(١) من حياة الدولة العثمانية ، والذي يهمنها منها هو العلاقة بين أجهزة السلطة في المركز من جهة وأجهزتها في الأطراف من جهة أخرى ومدى انعكاساتها على مجمل الأوضاع فيها .

وكما لا بد من الإشارة إلى أن منطقة الخليج العربي شهدت آنذاك تصاعداً في قوة النفوذ الإنجليزي من جهة ، وضعفاً ملموساً لدى السلطة العثمانية من جهة أخرى .. في الوقت الذي كانت الزعامات العربية تتصارع وتتطلع إلى الاستفادة من الصراعات بين القوى الكبرى من أجل الحصول على قدر من الاستقلال وتثبيت موقعها في السلطة . وفي حوزتنا عدد غير قليل من الوثائق هي عبارة عن مراسلات واتصالات

(١) لمزيد من التفاصيل حول مرحلة التنظيمات يمكن الرجوع إلى :

- Stanford, Show, **Between Old and New The Ottoman** Harvard University Press, Cambride, 1971, P. 112-150, 167 - 180.
- Kemal, H. Karpat "The Transformation of The Ottoman State 1789 - 1908" **International Journal of Middle Study**, 1972, P. 243.
- Roderick, Davison, **Reform in The Ottoman Empire** 1855 - 1876, Princeton, 1963, P. 366.
- Halil Inalcik, **Economic and Social History of Ottoman Empire** 1300 - 1914, Cambridge, 1994, P.833.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى . في أصول التاريخ العثماني - بيروت : دار الشروق، ١٩٨٣م، ص ٢٠١ - ٢٠٦ .

كتبت بلغة عربية هي أقرب إلى اللغة المحكية مصدرها أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول (Bas bakan lik Osmanli Arsivi) ويرمز له بـ (BOA) ومعظم محتوياتها يدور حول قضية واحدة هي الأسلحة الواردة من قطر إلى الأحساء ، وموقف رجال الإدارة العثمانية في اللواء من تلك القضية وكيفية تعاملهم معها ، وما رافقها من توترات وصراعات وما تمخض من أحداث عن ذلك ، وسوف نتناول تلك الوثائق وفق ترابطها الزمني الموضوعي مع تسليط الضوء على ما كان يحيط بهذا الحدث .

الوثيقة الأولى :

رسالة الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني - قائم مقام قضاء قطر - إلى سعيد باشا (١٣١٥ - ١٣١٨ هـ / ١٨٩٧ - ١٩٠٠ م) - متصرف لواء نجد «الأحساء» - مؤرخة في ربيع الآخر ١٣١٨ هـ ^(١) .

١ - يذكر الشيخ جاسم آل ثاني في رسالته هذه التوتر الذي يسود قضاء قطر نتيجة لقيام حميد بك القائد العسكري للواء نجد «القوامندان» ^(٢) بانتزاع ومصادرة أسلحة أتباعه الخاصين .. الأمر الذي جردهم من وسائل الدفاع عن أنفسهم وحماية رعاياه الذين هم رعايا الدولة ، وهذا الوضع شجع الخصوم من البدو بالاستهانة

(١) أرشيف رئاسة الوزراء - إستانبول ، شورى دولة ، BOA, SD, 2184/6.٦/٢١٨٤ ،
(٢) «القوامندان» كان على رأس القوة العسكرية ويحمل رتبة «عميد» وهي أعلى رتبة من القائم مقام «عقيد» ، وكان القوامندان يسند إليه كثير من الأحيان مهام المتصرف في المتصرفية أثناء غيابه ، بل وأن بعضهم كان له من القوة بحيث يقوم بتسيير شئون المتصرفية على الرغم من وجود المتصرف نفسه .

لمزيد من التفاصيل حول القوة العسكرية في لواء نجد «الأحساء» يمكن الرجوع إلى :
- Cuenit Vital, Laturquie Dasie, Paris, 1894, P. 314' Ali Suad, Se-gahhtlerim Istanbul, 1330, P. 16.

- القريني ، محمد . المرجع السابق ، ص ١٣٨ و ١٣٩ .

به وأتباعه ومهاجمتهم»... وأخذ سلاحنا الذي نحامي به عن أنفسنا وعلى طوارف الدولة...»^(١) «... لأن القومندان سلب أمنيّتنا ولا عاد لنا (ولم يبق لنا) في قطر استقامة»^(٢) وفي الوقت الذي يمارس فيه حميد بك مثل هذه الأعمال، فإنه يهمل ويتغاضى عن واجباته الضرورية في حفظ الأمن ومنع البدو من الاعتداء على الرعية.

٢ - وبين الشيخ جاسم أيضاً في رسالته بأنه ما دام هدف حميد بك هو تجريده وأتباعه من الأسلحة التي هي عدتهم ووسيلتهم في الدفاع عن أنفسهم وحماية الرعية من تعديات البدو ، فإن على القائد المذكور أن يكتب له تعهداً خطياً بحمايته وأتباعه وفي الوقت نفسه يلتزم بدفع تعويضات مادية عوضاً عن الأسلحة التي قام بمصادرتها . «... إلا أن كان (إلا إذا أراد أن) يكتب لنا تعهداً في محافظتنا أو يعطينا مقابل (عوض) ما أخذه»^(٣).

٣ - يشير الشيخ جاسم آل ثاني كذلك إلى أنه في حالة عدم قبول حميد بك القائد العسكري إعادة الأسلحة المصادرة ، فإنه في هذه الحالة سوف لن يتحمل المسؤولية إطلاقاً فيما يحدث بعد ذلك .

٤ - وهنا نجد أن الشيخ جاسم في رسالته يهدد السلطة العثمانية في لواء نجد بأنه إذا ما استمر القائد العسكري في ممارساته الاستفزازية ، فإنه سيجد نفسه مضطراً إلى مغادرة مقر إقامته وأتباعه وحمل ممتلكاته إلى حيث يجد الأمن على نفسه وأمواله من هجمات البدو وتعدياتهم .

٥ - ويعبر الشيخ ابن ثاني في ختام رسالته عن استيائه الشديد من ممارسات حميد بك في التضيق على أتباعه ومنعهم من حمل السلاح ، في الوقت الذي يجد

(١) انظر نص الرسالة في الوثيقة (١) .

(٢) انظر نص الرسالة في الوثيقة (١) .

(٣) انظر نص الرسالة في الوثيقة (١) .

فيه أن البدو يحملون الأسلحة من دون معارض لهم ، يضاف إلى ذلك أنه من المعروف والمشهور بأن الكويتيين يتاجرون بالسلاح ويحققون منها أرباحاً عظيمة دون أن يعترضهم معترض ، بالرغم من أنهم من رعايا الدولة .

٦ - ويستنتج الشيخ ابن ثاني من كل ذلك بأنه وأتباعه مستهدفون من قبل حميد بك .. الأمر الذي يحمله على التبرؤ من أي مسئولية أمنية بما فيها حماية البريد من قطر إلى مركز اللواء الهفوف التي هي جزء من مهامه الرئيسية التي يقوم بها لخدمة الدولة العثمانية .

الوثيقة الثانية :

الرسالة الثانية من شيخ قطر إلى سعيد باشا مؤرخة في ٢٨ جمادى الأولى ١٢١٨هـ^(١).

إن رسالة الشيخ ابن ثاني هذه تمثل رداً على جواب تلقاه من سعيد باشا لرسائله السابقة يستخلص منها :

١ - ينكر الشيخ ابن ثاني بأن الأسلحة التي ضبطت مع أتباعه في مركز اللواء الهفوف بأنها لم تجلب لأغراض تجارية ، وإنما حملها أتباعه لحماية أنفسهم والقافلة التي خرجت من قطر نحو الأحساء من تعديات البدو .

٢ - إن التقولات والإشاعات التي أحاطت بموضوع الأسلحة التي حملها أتباعه من قطر إلى الهفوف لم تكن تستند إلى أي حقيقة وإنما هي إشاعات روجها بعض المغرضين من أهالي الأحساء .

٣ - يكرر الشيخ ابن ثاني ما سبق أن ذكره في رسالته السابقة من أن قيام القائد العسكري بالإيعاز بإلقاء القبض على أتباعه ومصادرته لما يحملونه من أسلحة، بالرغم من أنهم

(١) أرشيف رئاسة الوزراء -٠- إستانبول ، شورى دولة ، ٢١٨٤/٦.٦/٢١٨٤ ، BOA, SD, 2184/6.6/2184

- حملوها للدفاع عن أنفسهم وعن القافلة التي كانوا يرافقونها وأن هذه التصرفات التي قام بها القائد العسكري قد ينجم عنها اضطراب في الأمن وتوترات بين العشائر.
- ٤ - يبدي الشيخ ابن ثاني استعداده لبذل أقصى جهده بتسهيل مهمة سعاة البريد في التنقل بين قطر والهفوف، في الوقت الذي يعتذر فيه عن القيام بتجريد أتباعه من أسلحتهم لضرورتها الماسة للأغراض الأمنية؛ نظراً لأن البدو كثيرو التجوال في المنطقة.
- ٥ - يقول الشيخ ابن ثاني في رسالته إن ممارسة تجارة الأسلحة والتعامل بها شائعة ومنتشرة في معظم سواحل شرق الجزيرة العربية من مسقط إلى الكويت مروراً بالبحرين ، إذ يتم التعامل فيها بمبالغ كبيرة ويحقق المتعاملون بها أرباحاً وفيرة، وكأنه بذلك يوسع النقطة التي سبق وأن ذكرها في رسالته الأولى ، وكأنه يريد أيضاً بذلك أن يقول إن استهداف تجارة الأسلحة في قطر أمر مستهدف وموجه إليه وإلى رعاياه بالذات وبتحريض من أشخاص وجهات ربما يعرفها من دون أن يشير إليها في رسالته .
- ٦ - يشن الشيخ جاسم في ختام رسالته هجومه على القائد العسكري بالذات مكرراً اتهامه له بأنه أهمل الأمور الضرورية التي تتعلق بأمن الدولة والرعية ووجه نظره نحو رعايا قطر بتجريدهم من الأسلحة، في الوقت الذي يتغاضى ويتساهل مع البدو الذين يدخلون إلى بيته ويخرجون وهم مدججون بالسلاح والذي يبدو أن موقف القائد العسكري تجاه الشيخ جاسم ورعاياه أمرٌ مبيتٌ ومتقصدٌ .
- ٧ - ويختم الشيخ ابن ثاني رسالته مطالباً الإنصاف في التعامل مع رعاياه بإعادة أسلحتهم المصادرة ؛ إذ أن عكس ذلك سوف تكون له عواقب وخيمة على الحالة الأمنية في قطر. وفيما يبدو بأن شكوى الشيخ جاسم وتهديداته كان لها صدى كبير لدى السلطات العثمانية في مركز اللواء في الهفوف ومركز الولاية في البصرة وحتى لدى الباب العالي في إستانبول .

ومن هنا يبدو أن القائد العسكري أصبح محصوراً في زاوية ضيقة وتلاحقه التهم التي وجهها إليه الشيخ ابن ثاني وبعض رموز الإدارة العثمانية في اللواء بما فيهم المتصرف . فنجد أنه يحاول إبعاد التهم الموجهة إليه باستفزاز أهالي المنطقة من تصرفاته ، مما قد يولد اضطراباً أمنياً ، وهذا عكس ما كانت تسعى إليه السلطات العثمانية العليا في التودد إلى الأهالي وعدم الصدام معهم ومع قياداتهم خاصة وأن الدولة متورطة في مشكلات في مناطق عدة من ممتلكاتها وعاجزة عن حلها ، فكيف هو الحال في منطقة مقصية كلواء نجد . لذا تراه يسعى إلى الحصول على شهادات من بعض البارزين من أهالي الأحساء ، وهذا ما يفهم من رسالتيه اللتين سنتطرق إليهما .

الوثيقة الثالثة:

رسالة حميد بك قائد القوة العسكرية إلى محمد الشعبيبي^(١) رئيس بلدية اللواء وجوابه مؤرخ في ١٩ المحرم ١٣١٩ هـ^(٢) .

إن الوثيقة تحتوي على توضيح للواقعة التي أثار الشيخ ابن ثاني ضجة حولها من وجهة نظر المتورط فيها (القائد العسكري) وفيما يلي أبرز ما جاء فيها :

١ - قامت قوة الشرطة «الضابطية»^(٣) في مركز نجد بإلقاء القبض على اثنين من

(١) هيمنت أسرة الشعبيبي على عضوية المجلس البلدي في لواء نجد «الأحساء» منذ عام ١٣٠٠ هـ وحتى نهاية الوجود العثماني في الأحساء ؛ لكون أفرادها ضمن طبقة الوجهاء والأعيان في اللواء . ولا تزال هذه الأسرة من الأسر المعروفة في الأحساء وذات مكانة مرموقة والكثير من أبنائها تقلدوا مناصب حكومية مهمة في شتى الوزارات في المملكة العربية السعودية .

(٢) أرشيف رئاسة الوزراء -٠- إستانبول ، شورى دولة ، BOA, SD, 2184/6.٦/٢١٨٤ ،

(٣) الضابطية: وهو الجهاز الأمني «الشرطة» يخضع لإشراف المتصرف في اللواء ويرأسه «طابور آفاسي» رائد . ومن أهم المهام المسندة إليه حماية الطرق والقرى وحراسة القوافل التجارية . ولمزيد من التفاصيل حول قوة الضابطية في لواء نجد يمكن الرجوع إلى : ==

سعاة البريد «البوستة» من رجالات الشيخ ابن ثاني ومن يصحبهم من الرجال المستأجرين «المكارية» والقادمين جميعاً من قطر إلى الهفوف وهم يحملون الأسلحة وكمية من العتاد الممنوعة ، وبعد القبض عليهم مباشرة تم تسليمهم إلى الجهة الحكومية المختصة التي كلفتهم بذلك ، وجرى بعدها التحقيق معهم، ثم ما لبث أن أطلق سراحهم مبررة ذلك على أساس أن السلاح والعتاد لم يكن قد جلبوه معهم من قطر .

٢ - قامت القيادة العسكرية في اللواء بإعادة القبض على المذكورين وإجراء التحقيق معهم مستعملة الضرب والإهانة بحقهم ، وما أن علم سعيد باشا بذلك حتى أمر بعقد مجلس لمناقشة ذلك واستتكار ممارسات القائد العسكري ؛ لأن ذلك يتنافى مع سياسة الدولة التي تحرص خلال هذه الحقبة الزمنية الحرجة والتي كانت تمر بها ، على حسن التعامل مع الأهالي بروح العدالة .

٣ - إن موقف المتصرف من هذه القضية وتلميحاته القاسية حول تصرفات القيادة العسكرية سوف تؤدي ، في نظر القائد العسكري، إلى خلق حالة من البلبلة والكرهية واللامبالاة لدى الأهالي ضد القوة العسكرية، خاصة وإن مثل ذلك قد جرى وبشكل علني أمام جمع من الأعيان ، مما أدى ذلك إلى شيوع القضية بين الأهالي .

٤ - طلب القائد العسكري في ختام رسالته من رئيس بلدية اللواء بأن يدلي بشهادته - كونه حاضراً في المجلس - حول ما جرى في المجلس من دون خشية من أحد واعدأ إياه بحمايته .

== - سالنامة ولاية البصرة لعام ١٣١١هـ ، ص ١١١ - ١١٥ .

- لوريم ، ج.ج ، دليل الخليج ، القسم التاريخ ، جزء ٢ ؛ ترجمة قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير قطر ، د . ت ، ص ٨٥٧ - ٨٥٨ .

وإن أبرز ما جاء في جواب محمد الشعبي على رسالة حميد بك في ٢٩ المحرم ١٣١٩هـ ما يلي :

١ - إن سعيد باشا متصرف اللواء أمر الشرطة في سنة ١٣١٦ رومي (١٣١٨هـ) بالتحقيق في المعلومات التي وصلته من البعض حول وصول أسلحة من قطر ، وأن هؤلاء المخبرين ، فيما يبدو هم الذين أشار إليهم الشيخ ابن ثاني في رسالته السابقة... إنما هذا بموجب تزويرات أهل الأحساء...»^(١) .

٢ - حينما تبين للمتصرف المذكور بأن لا صحة لما نقل إليه ، عندها صرف النظر في التحقيق في الأمر .

٣ - عندما قامت السلطة العسكرية بأمر من قيادتها بإلقاء القبض على رجالات الشيخ ابن ثاني ، واستخبر بذلك المتصرف ، دعا إلى عقد مجلس في مقره ولعله مجلس اللواء وكان الشعبي حاضراً فيه .

٤ - استنكر المتصرف أمام الحاضرين في المجلس ما قامت به السلطة العسكرية من تحقيق في قضية قد تبين له شخصياً بأن لا صحة لها . وأن مثل هذا التصرف من قبل السلطة العسكرية يثير استياء ونقمة الأهالي على الإدارة العثمانية، مما يتعارض مع السياسة التي ينتهجها بالتقرب إلى قلوب الناس واستقطابهم إلى جانب الحكومة . وإن المتصرف قد وجه تساؤلاً أمام أعضاء المجلس يحمل تحريضاً ضد السلطة العسكرية لكي يقارنوا بين سياسة إدارته نحو الأهالي والسياسة التي تمارسها السلطة العسكرية نحوهم حينما قال « ... انظروا معاملتنا في حق الأهالي من معاملة السلطة العسكرية... »^(٢) .

(١) انظر نص الوثيقة (٢) .

(٢) انظر نص الوثيقة (٣) .



و جازي له في كل ما يلقى عليه من عناية من قبل وزارة المعارف
 في شأنه بل قد وافقنا في ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة
 وأعدنا له في ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة
 في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة
 في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة



تمت بحمد الله تعالى في شهر ربيع الأول سنة ١٤٢٥ هـ
 في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة
 في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة
 في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة



سبحان الله وبحمده
 في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة



في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة

في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة
 في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة
 في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة

في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة

في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة
 في كل ما سألنا من جهة المصلحة العامة في ما سألنا من جهة



الوثيقة الرابعة

البرمجة

ذو الحجة ١٤٢٤ هـ - ربيع الأول ١٤٢٥ هـ
 فبراير - مايو ٢٠٠٤ م

السنين السادسة والسابعة
 العددان : الرابع والخامس والعشرون

الوثيقة الرابعة :

رسالة القائد العسكري في اللواء إلى عبداللطيف بن موسى الحملي^(١)
العضو السابق في مجلس إدارة اللواء والجواب عليها المؤرخة في ٥ صفر
١٣١٩هـ^(٢).

إن محتويات هذه الرسالة ومضمونها يتطابق مع رسالة القائد العسكري
السابقة إلى محمد الشعبي ، بالرغم من أن تعابيرها استجوابية أكثر مما هي
توضيح للقضية مثل سابقتها .

وأبرز ما جاء في جواب الحملي على رسالة القائد العسكري والمؤرخ في ١٠
صفر ١٣١٩هـ هو ما يلي :

١ - يؤكد الحملي بأنه في سنة ١٣١٦ رومي (١٣١٨هـ) قامت القوة العسكرية بإلقاء
القبض على الأسلحة والعتاد الحربي الممنوعة وإنه .. بهذا ينفي تورط الشرطة
«الضابطة» في قضية الأسلحة القادمة من قطر .

٢ - لعله يفهم من جواب الحملي بأن الحقيبة التي صودرت فيها الأسلحة لم
يكن التداول بالأسلحة محظوراً من قبل الدولة وإنما حدث المنع بعد مدة
ثلاثة أشهر على ضبط الأسلحة من قبل القوة العسكرية . وأنه بهذا يريد
أن يؤكد ما رده الشيخ جاسم بأن مصادرة الأسلحة أمر مستهدف
ومقصود .

(١) الحملي من الأسر المعروفة في الأحساء ذات مكانة مرموقة في الجاه والمال وأفرادها من كبار
الملاك ولهم مكانة اجتماعية حتى يومنا هذا .

(٢) أرشيف رئاسة الوزراء -٠- إستانبول ، شورى دولة ، ٢١٨٤/٦/٢١٨٤ ، BOA, SD,

٣ - يشير الحملي في جوابه إلى أنه كان لسعيد باشا مستشارون من أبناء المنطقة وكان أبرزهم إبراهيم بن عبدالرحمن بالغنيم^(١) .

أن الملاحظات التي يمكن أن نستخلصها من الوثيقتين ٣، ٤ ما يلي :

١ - إن القائد العسكري كان يسعى لحشد الشهود ضد المتصرف بعد أن شعر بأنه في موضع حرج جداً لتطابق موقف شخصين مهمين في إدارة اللواء وهما سعيد باشا متصرف اللواء والشيخ جاسم آل ثاني قائم مقام قطر .

٢ - إنه لمن الواضح من الأحداث التي أعقبت ذلك وجود خلافات حادة وصراع بين المتصرف والقائد العسكري نتيجة للتباين بين سياستيهما في ممارسة وظيفتيهما وإن ذلك وصل إلى علم السلطات العثمانية العليا في الولاية ولربما لدى الباب العالي في إستانبول وانتهى الأمر إلى عزلهما عن منصبهما في اللواء وهذا ما سوف تشير إليه الوثيقة (٥) .

٣ - تلاحظ تناقضاً في شهادة كل من الشعبي والحملي بخصوص قضية الأسلحة وما تم فيها من إجراءات من قبل السلطتين المدنية والعسكرية وهذا ما سوف يرد بوضوح في الوثيقة (٥) التالية .

(١) بالغنيم من الأسر المعروفة المشهورة بالتجارة وبخاصة تجارة العبي «البشوت» التي اشتهرت بها منطقة الأحساء وتحظى هذه الأسرة اليوم بمكانة اجتماعية مرموقة وأفرادها تقلدوا مناصب عدة ومهمة في المملكة العربية السعودية ومن بينهم د . فهد بالغنيم وزير الزراعة ، والمهندس إبراهيم بالغنيم أمين عام مدينة الدمام .

الحضرة الشريفة عبد اللطيف افندي اعلى الله مقامه اجازة لواءه لواءه لواءه
 بنا في سبعة تشريعات اولها كذا منكم اجازات الفروع والفرق السابعة صاحب السعادة فخره سره
 فبعد التوسل الموقر في العام الماضي في شهر حزيران وورد فيكم الجواب بأنه العام الماضي في شهر حزيران استجرت لواءه
 الجواب بأنه سره فخره بعده وادرككم الموقر فبعدت عن السعادة وغيرهم وبشارة بالتحقيقات الالزامية بواسطة القضاة
 وقيل انك التحقيقات في قضايا العسكرية اجازة تحقيقات وطلب من لواءه حجة مشتركة وعموم لواءه صاحب السعادة
 منكم السابعة حجة مشتركة مع العسكرية على هذا الوجه التحقيقات واظهر بعضه من الاساس والموقف الثاني
 اجتمعت بالفرع الاول والاسم ولم يصر من حاله فبعدت عن السعادة وغيرهم وبشارة بالتحقيقات الالزامية بواسطة القضاة
 منكم القضاة السابعة صاحب السعادة حجة مشتركة مع العسكرية على هذا الوجه التحقيقات وبشارة بالتحقيقات الالزامية بواسطة القضاة
 منكم قضاة الاول ومكانتهم وطلب اسمهم منكم وبشارة بالتحقيقات الالزامية بواسطة القضاة
 الجواب به وصرحت في بعض التحقيقات والموقف المبشرة في التحقيقات من قبل العسكرية منكم السابعة صاحب السعادة
 نظام في المجلس الرسمى في بيت الحكومة ان كيف يسوغ للعسكرية تنفيذ ونجس وتضعه وانما نتج عن هذا
 بالاضافة وهذه من المصلحة النافعة للعدالة فبما الجواب عليه لواءه الذي اعطونا اياه فما سبب هذه البلبلة
 بالاضافة وهذه من المصلحة النافعة للعدالة فبما الجواب عليه لواءه الذي اعطونا اياه فما سبب هذه البلبلة
 وعم ايها نفعه افيه ونا زيد من المصلحة النافعة للعدالة فبما الجواب عليه لواءه الذي اعطونا اياه فما سبب هذه البلبلة
 اما حقيقة الحال فكما عرفت فهاهنا ما لم يكن له متصرف الشايق سببه باشا لم يكن له المتصرف العسكري بمخصص مادة
 في حكمه واما جريانا الذي اتفقنا اننا لم يكن له متصرف الشايق سببه باشا لم يكن له المتصرف العسكري بمخصص مادة
 كما هو معلوم من احوال الدولة قد وقعنا من راجعت قضية على كذا من شأنه بالاطلاع لواءه القضية الثانية
 نلاحظ انك قد كتبتنا عليه والثاني الذي قد وقعنا من راجعت قضية على كذا من شأنه بالاطلاع لواءه القضية الثانية
 الحال والامر لمن له الامر افندي

الوثيقة الخامسة

الوثيقة الخامسة :

رسالة من موسى كاظم الحسيني^(١) متصرف لواء نجد (١٣١٩ - ١٣٢٠هـ/ ١٩٠١ - ١٩٠٢م) موجهة إلى عبداللطيف بن موسى الحملي وجواب الأخير عليها والمؤرخ في ١٤ رجب ١٣١٩هـ (٢) .

ما أن تولى موسى الحسيني منصب متصرفية نجد حتى باشر في التحقيق في القضية المكلف بها من الجهات العليا والتي تطرقنا إليها فيما سبق وما نتج عنها من توترات وتشنجات بين سعيد باشا متصرف اللواء سابقاً والشيخ جاسم آل ثاني من جهة ، وحמיד بك القائد العسكري السابق من جهة أخرى . وفيما يبدو أن لكل من الطرفين المتنازعين أنصاراً وخصوصاً في مركز اللواء ولدى المراكز العليا في السلطة العثمانية . وعلى أية حال فقد تضمنت الوثيقة ما يلي :

- ١ - إن المتصرف الجديد قد تلقى جواباً من عبداللطيف الحملي رداً على رسالته الاستجوابية حول القضية القائم النزاع حولها .
- ٢ - اتضح للمتصرف وجود تناقض في أقوال الحملي . ففي الوقت الذي أجابه بأن المتصرف لم يقم بالتهجم في مجلسه على التدابير التي اتخذتها القوة العسكرية في القضية المثارة وكذا تصرفاتها نحوها ، في حين أنه أجابه المذكور على رسالة القائد العسكري بأن المتصرف قام فعلاً بالتهجم على القوة العسكرية .
- ٣ - برر الحملي أقواله المتناقضة هذه حول القضية بأن إجابته على رسالة القائد العسكري قد تمت تحت طائلة التهديد والخشية منه، خاصة وأن مسلكه تجاه الآخرين قد عرف

(١) هو والد المجاهد الفلسطيني عبدالقادر الحسيني وجد الشهيد فيصل الحسيني أحد أعضاء السلطة الوطنية الفلسطينية .

(٢) أرشيف رئاسة الوزراء -٠- إستانبول ، شورى دولة ، ٢١٨٤/٦/٢١٨٤ ، BOA, SD, 2184/6.

واشتهر عنه بالعنف والقسوة، الأمر الذي كان يخشى أن يصدر منه نحوه أي إهانة. «... كما هو معلوم من أحواله وشدته قدا امتنعنا عن مراجعته خشية على كسر قاموسنا (هيبتنا) ...»^(١).

إن قراءة الوثائق السابقة تثير في أذهاننا جملة من الانطباعات والتساؤلات :

١ - إنه يجب أن يفهم بأن الشيخ جاسم آل ثاني بالرغم من أن رتبته الوظيفية هي قائم مقام إلا أنه بالتأكيد هي رتبة شرفية أكثر مما هي وظيفة إدارية تشبه ممن يحملها من الموظفين الأتراك الذين يعينون ويعزلون بقرار من الجهات العليا .

فالشيخ جاسم هو حاكم في منطقته وشيخ لجماعة قبلية وفرض على العثمانيين الاعتراف بوجوده كقوة في منطقة حدودية لا يمكن تجاهلها ومن هنا نراه يعترض ويهاجم بقوة قرارات وتصرفات أكبر سلطة عثمانية في اللواء بعد أن لمس أن تصرفات تلك السلطة تنال من مكانته في قطر وتضعف موقفه من خصومه من البدو وزعمائهم إن لم تشجعهم على التناول على نفوذه^(٢).

٢ - وهنا يدور في أذهاننا تساؤل هو ما إذا كان لموقف القائد العسكري من شيخ قطر ورعاياه صلة لما يدور في المنطقة آنذاك من صراعات بين زعمائها خاصة إذا ما عرفنا أن هنالك علاقات غير ودية بين شيخ قطر وبين شيخ الكويت مبارك الصباح إذ كان شيخ قطر مرتبطاً بعلاقة ودية وحميمة مع يوسف آل

(١) انظر جواب الحملي في رسالة الحسيني (وثيقة ٥) .

(٢) ومن الجدير هنا الإشارة إلى ما جاء في تقرير متصرف لواء نجد «الأحساء» (١٣٠٣ - ١٣٠٤هـ / ١٨٨٥ - ١٨٨٦م) حول قضاء قطر وشيخه تأكيد لما ذكرناه حيث يذكر «... أن أصحاب المصالح والدعاوى في قطر لا يرجعون للحكومة ولا المحكمة ، بل إن رجال الشيخ جاسم يقفون في الأسواق وغيرها لمصلحة الناس وتأديبهم أو حسابهم .. وإن الشيخ المذكور يقوم بتحصيل الرسوم عن بعض الأشياء وبواسطة رجاله وحسب علمه ..» .

أرشيف رئاسة الوزراء -٠- إستانبول ، شورى دولة ، ٥/٢١٥٨ لغة ١-٢ BOA, AD, 2158/5

إبراهيم وابن رشيد الخصمين اللدودين للشيخ مبارك وأن القائد ، فيما يدو ، ممن وقع تحت تأثير وتحريض الشيخ مبارك لوالي البصرة وبعض الإداريين المعادين للشيخ جاسم في الأحساء للخلاص منه نهائياً^(١) .

كما لا بد أن نشير إلى أن علاقة الشيخ جاسم وشيوخ البحرين كثيراً ما كانت متوترة^(٢) ولا شك أن هؤلاء الخصوم كثيراً ما يحرضون أيضاً زعماء البدو ضد سلطة الشيخ جاسم . ومن هنا فإن وجود أتباع لدى الشيخ ابن ثاني مسلحين تسليحاً حربياً سيجعله دون شك في مأمن من دسائس خصومه .

٣ - وتساؤل آخر يدور في أذهاننا وهو هل الأسلحة التي صودرت من الشيخ ابن ثاني هي مجرد أسلحة شخصية أم هي تمثل جزءاً من تجارة كان يمارسها في منطقته؟ إذ إن هذا التساؤل وارد وخاصة أنه يستشهد في رسالتيه (الوثيقة ١ ، ٢) بأن جميع مشيخات الخليج تتاجر بالأسلحة وتمارس بيعها تحت سمع وبصر السلطات العثمانية والبريطانية، فلماذا يحرم من المكاسب المادية الكبيرة لهذه التجارة ؟

(١) لمزيد من التفصيل حول علاقة الشيخ جاسم والزعامات في المنطقة يمكن الرجوع إلى : أحمد العاني ، «قاسم بن محمد آل ثاني بين الأتراك والإنجليز» ، بحث مقدم ضمن أبحاث الحلقة الرابعة للمراكز والهيئات المهتمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية المنعقدة في أبو ظبي المحرم ١٤٠٠هـ / نوفمبر ١٩٧٩م ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز الوثائق والدراسات ، أبو ظبي ، ذي القعدة ١٤٠٢هـ / سبتمبر ١٩٨٢م ، ص ٢٠٣ - ٢١٧ .

(٢) لمزيد من التفصيل حول علاقة الشيخ جاسم وشيوخ البحرين يمكن الرجوع إلى : أرشيف رئاسة الوزراء ، إستانبول ، إدارة المجلس مخصوص ٩٦٩٠ . لوريمر ، ج.ج ، مصدر سابق ، القسم التاريخي ، ج ٣ ، ص ١٣٦٥ ، ١٣٦٦هـ .

أرشيف رئاسة الوزراء -٠ إستانبول ، يلدز المتنوعة ، ٤٠/37٢٧/BOA ، YMTV ، عمر صالح العمري . التطور السياسي للبحرين ١٨٠٠ - ١٨٩٢م -٠ بيروت : مطابع دار الفكر ، ١٩٩٦م ، ص ٣٦٥ . الخترش ، فتوح عبد المحسن . تاريخ البحرين السياسي ١٧٥٣ - ١٩٠٠م ، ذات السلاسل ، ١٩٩٢م ، ص ٢٤٤/٢٤٣ .